Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 150-158, E-ISSN: 2709-4251, **P-ISSN:** 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261022

The Digital Economy and the Reproduction of Poverty in Iraq: An Analytical Study for the Period 2016–2024

Adyan S. Ali*
Ibnsina University for Medical and Pharmaceutical Sciences, Baghdad, Iraq

Article information:
Published:5–11– 2026

Corresponding author:
Adyan S. Ali
Adyansalimali@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

one of the main drivers of economic growth and economic development. Iraq has experienced a noticeable expansion in the manifestations of the digital economy after 2016, represented by the spread of internet services, electronic payment e-commerce, and freelance platforms, in addition to the government's adoptionof digital transformation programswithin its economic reform plans.

The study used the descriptive-analytical approach to identify the main foundations and indicators of the digital economy, determine Iraq's position in the digital economy as well as evaluate the impact of the digital economy on poverty indicators and economic inequality. The study concluded that digital transformation, despite its role in increasing the level of production and productivity has coincided with the persistence of poverty and unemployment rates, and even the increase in economic vulnerability among some groups, which poses major challenges regarding the ability of the digital economy to achieve economic justice and financial inclusion.

Keywords: Digital Economy، Poverty، Digital Payment

Conclusions:

The analysis results showed that the spread of financial technologies such as electronic payments, digital wallets, and electronic cards has played a clear role in facilitating access to financial services and reducing costs. This, in turn, has created new economic opportunities for certain groups, which has partially contributed to alleviating poverty.

The analysis results indicated that developments in the digital economy in Iraq after 2016 have grown gradually; however, this expansion has been uneven across different segments of society. While the digital economy has helped provide opportunities for achieving economic development, the absence of effective economic and social policies, as well as regulatory measures, has led to an increase in the digital divide rather than reducing it.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع، العدد الخاص، الصفحات 150- 158

الاقتصاد الرقمي وإعادة انتاج الفقر في العراق: دراسة تحليلية للمدة 2016-2024

اديان سالم علي*
جامعة ابن سينا للعلوم الطبية والصيدلانية، بغداد، العراق

معلومات البحث:
تاريخ النشر: 2026 –11–5

المؤلف المراسل:
اديان سالم علي
Adyansalimali@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
في ظل التطورات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم أصبح الاقتصاد الرقمي أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فقد شهد العراق بعد عام 2016 توسعاً ملحوظاً في مظاهر الاقتصاد الرقمي، تمثل في انتشار خدمات الإنترنت، الدفع الإلكتروني، التجارة الإلكترونية، ومنصات العمل الحر، فضلاً عن تبني الحكومة برامج للتحول الرقمي ضمن خطط الإصلاح الاقتصادي ،واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لمعرفة اهم الأسس ومؤشرات الاقتصاد الرقمي ومعرفة موقف العراق من الاقتصاد الرقمي فضلاً عن تقيم تأثير الاقتصاد الرقمي على مؤشرات الفقر والتفاوت الاقتصادي، وتوصلت الدراسة أن التحول الرقمي رغم دوره في زيادة مستوى الإنتاج والإنتاجية الا انه تزامن مع استمرار معدلات الفقر والبطالة، بل وتزايد الهشاشة الاقتصادية في بعض الفئات، مما يطرح تحديات كبيرة متمثلة بقدرة الاقتصاد الرقمي على تحقيق العدالة الاقتصادية والشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: التوازن المالي، السيولة المالية، المرونة المالية، الملاءة المالية، الربحية

المقدمة:

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين تحولات جوهرية نتيجة التطور المتسارع في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وأصبحت الهواتف الذكية وشبكات الانترنت قادرة على إقامة اتصال مباشر بغض النظر عن المسافات بينهما ،مما افرز نمطاً اقتصادياً جديداً يعرف بالاقتصاد الرقمي، الذي يُعد من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وتعزيز مستوى الإنتاجية وخلق فرص العمل، من خلال تطوير اليات الإنتاج وتحسين كفاءة الأسواق وتخصيص الموارد وكان له اثار ملموسة في العديد من المجالات ، الا ان اثر الاقتصاد الرقمي لا يقتصر على تعزيز النمو فحسب، أذ انه يمتد ليؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في بنية الهياكل الاجتماعية ومستويات تحقيق العدالة الاقتصادية، اذ تعاني العديد من البلدان النامية تحديات متمثلة بضعف البنية التحتية الرقمية واختلالات هيكلية تؤدي الى زيادة عمق التفاوت في الوصول الى الخدمات التكنلوجية والمهارات الرقمية الامر الذي يساهم في إعادة انتاج الفقر من خلال حرمان فئات واسعة من فرص التعليم الرقمي والخدمات المالية الحديثة، قسمت الدراسة الى اربع محاور، تناول المحور الأول منهجية البحث، وتضمن المحور الثاني الجانب النظري، في حين خصص المحور الثالث للجانب التحليلي، وأخيراً خصص المحور الرابع لاستعراض اهم النتائج والتوصيات.

1. مشكلة البحث:

يواجه العراق تحدياً مزدوجاً بين محاولات التحول نحو الاقتصاد الرقمي خلال المدة (2016-2025)، وتفاقم نسب الفقر، حيث يؤدي ضعف البنية التحتية ومحو الأمية الرقمية إلى "إعادة إنتاج الفقر" عبر استبعاد الفئات الهشة رقمياً وفقدان الوظائف التقليدية للأتمتة، ورغم سعي الحكومة لتعزيز الشمول الرقمي، ولكن يبقى الاقتصاد الرقمي أداة للتنمية الشاملة، إلا أن غياب العدالة في توزيع البنية التحتية الرقمية والمهارات التقنية في العراق جعله عاملاً مكرّساً للتفاوت الاجتماعي، مما أدى إلى إعادة إنتاج أنماط جديدة من الفقر خلال المدة(2016-2024) . **عليه تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الآتي:**

(هل أسهم التوسع في الاقتصاد الرقمي في العراق خلال المدة (2016–2024) في تقليص الفقر وتحسين فرص الاندماج الاقتصادي، أم أنه أعاد إنتاج الفقر من خلال تعميق الفجوة الرقمية وتعزيز التفاوت الاجتماعي؟)

2. أهمية البحث:

تكتسب الدراسة اهميتها من اهمية العينة المبحوثة، الاقتصاد الرقمي وإنتاج الفقر في كونه يتناول قضية معاصرة ترتبط بالتحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، إذ أصبح الاقتصاد الرقمي أحد المحركات الرئيسة للنمو والتنمية في العالم. ومع ذلك، فإن هذا التحول قد يسهم في تعميق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية إذا لم تُوفر البنية التحتية الرقمية وفرص الوصول العادل إلى التكنولوجيا لجميع فئات المجتمع. كما تبرز أهمية البحث في بيان أثر الاقتصاد

الرقمي على سوق العمل، ومستويات الدخل، وفرص التشغيل، ومدى مساهمته في تقليل الفقر أو إعادة إنتاجه بصيغ جديدة. ويساعد البحث أيضاً صناع القرار في وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تحقق العدالة الرقمية، وتعزز الشمول المالي، وتحد من الآثار السلبية للتحول الرقمي على الفئات الهشة والفقيرة.

2- فرضية البحث:

بناءً على مشكلة البحث تتمثل فرضية البحث في: -

أن أثر الاقتصاد الرقمي في العراق خلال المدة (2016–2024) لم يكن متجانسًا بين مختلف فئات المجتمع، إذ إن محدودية الشمول الرقمي، واستمرار الفجوة الرقمية، وعدم تكافؤ الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الرقمية، وضعف المهارات الرقمية، إلى جانب قصور الأطر المؤسسية والتنظيمية، قد حدّت من قدرة الاقتصاد الرقمي على الحد من الفقر، وأسهمت في إعادة إنتاجه واستمرار التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية.

3- هدف البحث:

تهدف الدراسة الى البحث في الإمكانات التي يمتلكها العراق لبناء اقتصاد رقمي متطور وبيان العوائق التي تقف في وجه اقتصاد المعرفة كما نسعى الى استفادة الباحثين والجهات ذات الصلة من نتائج الدراسة في تقديم بعض المقترحات التي تساعد العراق في تبني اقتصاد رقمي يساعد في تقليل او القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة.

4- الحدود المكانية و الزمانية للبحث: -

الحدود المكانية: {الاقتصاد العراقي}.

الحدود الزمانية: يتضمن البحث دراسة المدة (2016-2024).

5- أسلوب البحث:

اعتمد المنهج الوصفي في تقديم المفاهيم والجانب النظري من الدراسة، والمنهج التحليلي في تحليل البيانات الدراسة من خلال تناول مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه وأبرز أدواته، ثم تحليل العلاقة بين التحول الرقمي ومستويات الفقر ، كما استندت الدراسة إلى تحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بمعدلات الفقر، والبطالة، والشمول المالي، وانتشار التكنولوجيا الرقمية، بهدف بيان مدى تأثير الاقتصاد الرقمي في تقليل الفقر أو إعادة إنتاجه..

المحور الأول : الجانب النظري

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد الرقمي والفقر

المطلب الأول: - الإطار النظري للاقتصاد الرقمي (المفهوم، الاهمية، المميزات، التحديات)

اولاً: - مفهوم الاقتصاد الرقمي

لقد تعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم الاقتصاد الرقمي بسبب تغير أساليب ممارسة الأنشطة الاقتصادية والانتشار السريع لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات، الان معظمها يشير الى نفس المعنى، اذ يمكن توضيح معنى الاقتصاد الرقمي بالمفهوم الواسع بأنه التفاعل الذي يحصل بين تكنلوجيا المعلومات وتكنلوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد الوطني من جهة أخرى بهدف تحقيق الشفافية السريعة الساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والدولية خلال مدة زمنية (أسماء واخرون،2018،ص262)، اما المفهوم الضيق فيسمى بالقطاع الرقمي الذي يشمل البنى التحتية الرقمية والقطاعات المنتجة لتقنيات المعلومات والاتصالات ،وعرف ايضاً بأنه " تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم بالمعرفة وهو يعد ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغيير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية"، كما عرف الاقتصاد الرقمي من قبل الاسكوا بأنه اقتصاد قائم على التكنلوجيا الرقمية ويركز على العديد من المكونات أهمها تطوير البنية التحتية التكنلوجية، الأجهزة والبرمجيات، الشبكات، فضلاً عن الاليات الرقمية التي تعتمد عليها العديد من الاعمال التجارية والاقتصادية وتشمل المعاملات الالكترونية والتجارة الالكترونية التي تعتمد على شبكات العنكبوتية، وهذا ما يعكس الدور العالمي لشبكات الانترنت هذا ما جعل البعض يطلق على مفهوم الاقتصاد الرقمي بأنه اقتصاد الانترنت ، او الاقتصاد الجديد، او اقتصاد الويب (محمود الدمرداش،2020، ص7) ، وعليه فأن الاقتصاد الرقمي يُعد من اهم المبادرات التي تسعى الى تطوير الواقع الاقتصادي وهي احد سبل تحقيق النمو الاقتصادي.

التوازن المالي المتمثلة السيولة والربحية الملاءة المالية والمرونة المالية.

ثانياً: - اهمية الاقتصاد الرقمي

تكمن أهمية الاقتصاد الرقمي في دورهُ المتزايد لدعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توظيف التقنيات الرقمية في العديد من الانشطة الاقتصادية، ومن هنا جاءت اهمية الاقتصاد الرقمي بالنسبة للدول النامية تحديداً من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات والسياسات التي تهدف الى تهيئة البيئة المناسبة للاندماج في عالم الاقتصاد الرقمي، اذ ان الاستثمار في هذا الاقتصاد سيتيح امكانيات واسعة للتطور وتحقيق النمو الاقتصادي، اذ اصبحت التكنلوجيا الرقمية هي عنصراً اساسياً في تحقيق التنمية المستدامة في جميع بلدان العالم، لأنه يساعد الافراد والمؤسسات على الارتباط مع الاسواق العالمية مما يحقق المزيد من السيولة وسهولة الوصول الى الفرص الاقتصادية، وان اهم ما يركز عليه الاقتصاد الرقمي هو تحويل اشكال الاداء في الاعمال

التجارية او الاقتصادية من صورتها التقليدية الى انماط سريعة وفعالة باستخدام احد وسائل التقنيات الحديثة ، الامر الذي يحقق ميزة تنافسية للأشخاص الذين يعتمدون على عقولهم في تطوير البرامج والابتكار بهدف الوصول الى اعلى مستوى في الاداء الاقتصادي، وهذا ما ينعكس ايجابياً على ايرادات الدولة فضلاً عن تنشيط الاقتصاد الوطني وتحسين دخل الفرد وهذا يصب في صالح تحقيق التنمية المستدامة(احمد العبيدي،2023، 237).

ثالثاً:- مميزات الاقتصاد الرقمي

للاقتصاد الرقمي العديد من المميزات التي تجعله يختلف عن الاقتصاد التقليدي وهذا ما يجعله اكثر انتشاراً في المستقبل، وذلك لكونه اقتصاد يعتمد على التقنيات التكنلوجية الحديثة التي لها دور واضح في سرعة وتيرة المعاملات وتخفيض تكاليف الإنتاج، لذل يمكن ايجاز تلك المميزات بما يلي:-

1- الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد بلا حدود، اذ ان الموقع الجغرافي وعامل الوقت انخفض تأثيرهما على النشاط الاقتصادي وازداد دور المعلومات واهميتها لان المعلومات أصبحت تمثل مفتاح العولمة في الاقتصاد العالمي.
2- يشجع الاقتصاد الرقمي الافراد والمؤسسات على تداول العقود الذكية، وهذا ما يوفر بيئة امنه ويخلق ضمانات للأفراد في انجاز معاملاتهم بكفاءة عالية.
3- زيادة فرص التعاون بين المؤسسات بصورة سريعة على مختلف اشكال الشراكة، الامر الذي يؤدي الى ظهور شركات متشابكة وظهور نماذج جديدة تساعد على خلق وفورات كبيرة تسهم في زيادة مستوى الأجور وسرعة الإنجاز(احمد يحيى، 2023، 1418).
4- التكاليف المنخفضة لان غالباً ما تكون الأسعار المعروضة على المواقع الالكترونية هي أرخص من الأسواق التقليدية او تحمل ميزات غير متوفرة في الواقع التقليدي، وذلك بهدف جذب اكبر عدد من العملاء.
5- الانتشار الكبير والواسع للمعلومات والبيانات، اذ اصبح لدى المؤسسات والافراد كم هائل من المعلومات مما ساهم في تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية، وارتبط ذلك بضرورة حماية امن البيانات وذلك لضمان استخدام المعلومات الرقمية ومنع أي اختراق او إساءة تؤثر على مستوى الأداء الاقتصادي(محمد طاقة، 2020، ص9).

رابعاً: - التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي

على الرغم من المزايا التي يقدمها الاقتصاد الرقمي الا انه يواجه العديد من التحديات التي قد تؤثر على مستوى فعاليته واستدامته ومن أبرزها: -

1- الفجوة الرقمية هي من اهم التحديات التي تواجه المجتمعات، اذ يوجد هناك تفاوت كبير في وصول التقنيات بين الدول والفئات الاجتماعية، الامر الذي يؤدي استبعاد هذه الفئات من الاستفادة من مزايا الاقتصاد الرقمي
2- عد توفير أنظمة الكترونية وبمواصفات وبرامج حديثة متلائمة مع التطورات الحالية في البلدان المتقدمة (Sue wilis ، 2002، P8).
3- الاختلاف في الكثافة السكانية بين دول العالم، فهناك دول ذات كثافة سكانية عالية تصدر عمالة مدربة ومؤهلة في مجال التكنلوجيا والاتصالات الامر الذي ينعكس على قدرة وفعالية الدول اقتصاديا واجتماعياً.
4- التحديات القانونية والتنظيمية لان الكثير من الأنشطة تحتاج الى أطر قانونية وتنظيمية تحكم المعاملات الرقمية وتضمن حقوق العملاء.
5- تأثيرات على سوق العمل والفقر من الممكن ان يؤدي التحول الرقمي في بعض الأحيان إلى استبدال الوظائف التقليدية بالأنظمة الآلية، مما يزيد من خطر البطالة بين الفئات العاملة الأقل مهارة. هذا الأمر قد يسهم في تفاقم مستويات الفقر إذا لم تُرافق هذه التغيرات برامج لإعادة تأهيل القوى العاملة وتطوير مهاراتها الرقمية، لضمان استفادة الجميع من فرص الاقتصاد الرقمي وتقليل المخاطر الاجتماعية والاقتصادية للفقر(مجلة المشورة، 2018، ص47،48).

المطلب الثاني: الإطار النظري للفقر (المفهوم، الأنواع، الاسباب، المؤشرات)

اولاً: مفهوم الفقر

يُعد الفقر هو احد الظاهر المعقدة التي حظيت باهتمام الباحثين على مختلف تخصصاتهم، ويعتبر من ابرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العالم وهو يمثل ظاهرة مركبة تتأثر بعدة عوامل منها النمو الاقتصادي الاستقرار السياسي، معدلات التضخم، أسعار النفط، البطالة وغيرها، وهناك العديد من التعريفات والمفاهيم في الادبيات الاقتصادية والاجتماعية الا ان معظم الباحثين يعرف الفقر على انه "حرمان فسيولوجي فيعد الفرد فقيراً عندما لا يمكنه الحصول على السلع لإشباع حاجاته المادية الأساسية"(شذى، عبدالله، 2025، ص 370)، بينما عرفت المفوضية الاوربية الفقر بأنه الأشخاص والاسر الذي تكون مواردهم المادية محدودة للغاية بحيث تستبعدهم من الحد الأدنى المقبول في الحياة التي يعيشون فيها، ومن الناحية الاقتصادية يعرف الفقر بانه الحالة التي لا يستطيع فيها الافراد توفير الحد الأدنى اللازم للمعيشة لكي يعيشون حياة كريمة، كما عرف البنك الدولي الفقر بانه عملية مستمرة ديناميكية تنجم عن الحاجة او العوز(أيوب، 2025، ص182) .

ثانياً: - أنواع الفقر

1- الفقر المطلق والفقر المدقع:- الفقر المطلق هو الفقر الذي يصل فيه الفرد الى عدم القدرة على تغطية تكاليف اشباع حاجاته الأساسية، كالحاجة الى الغذاء

والعيش والملبس والصحة والتعليم وغيرها من متطلبات الحياة، اما الفقر المدقع هو الحدود الدنيا التي تمنح الفرد القدرة على تغطية حاجاته الأساسية محددة بعدد سعراته الحرارية التي تمكنه على الاستمرار في الحياة عند حدود معينة.

2- الفقر النسبي: - هو الفقر التي يمكن معرفته وذلك بالاعتماد على مقاييس تتغير باختلاف الزمان والمكان، اذ يتحدد خط الفقر لنصف متوسط دخل الفرد وهو قابل للارتفاع عندما يزداد دخل الفرد وهو محاولة منهجية لتقدير الحاجات الأساسية للإنسان.

3- الفقر البشري: - ويعني الحرمان من الحياة الكريمة والحرمان من الاندماج في الحياة الاجتماعية، وعدم قدرة الفرد في الوصول الى الحد الأدنى اللازم للمعيشة وتلبية الاحتياجات الأساسية كالملبس والمسكن والمياه النقية فضلاً عن الحاجات غير المادية كالحاجة للحرية والأمان والعدالة الاجتماعية.

4- فقر الرفاهية: - هذا النوع من الفقر يتعرض له شريحة معينة من المجتمع، اذ توجد هناك مجتمعات تتمتع بالمنجزات الحديثة كالأجهزة المتطورة الذكية وبعض الوسائل الترفيهية بينما تفتقر البعض الاخر من المجتمعات من هذه الموارد والفرص(عبد الرحمن، وسام، 2023، ص6).

ثالثاً: - أسباب ظاهرة الفقر

1- عدم الاستقرار الأمني والسياسي:- تُعد الحروب والصراعات سواء كانت داخلية او خارجية هي من العوامل التي تؤدي الى تفاقم مشكلة الفقر فعدم توفر الأمان يشكل عامل طرد للاستثمارات الأجنبية، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض المستوى المعيشي وتدني مستوى التنمية البشرية وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والسكن والرعايا الاجتماعية.

2- الفساد:- الفساد هو احد العوامل التي تؤدي الى تفاقم الفقر في المجتمعات، اذ ان الإهدار في الموارد العامة وضعف كفاءة توزيع الموارد والتفاوت بين الطبقات الاجتماعية بسبب الفساد يؤدي الى زيادة عدد الفقراء ويعيق فرصهم في تحسين مستواهم المعيشي ، اذ يعتبر الفساد هو سبباً رئيسياً للفقر مما يؤثر سلباً على أداء الحكومات في القطاع العام او الخاص

3- العقوبات الدولية:- تعتبر العقوبات الدولية هي من الأمور التي تؤدي الى زيادة مستويات الفقر، اذ ان حالات الحصار الاقتصادي الذي يفرض على الدول يؤدي الى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان لانها تحول الشعوب من بلدان تتمتع بمستويات عالية من الدخل الى شعوب تعاني من الحرمان لذا يمكن القول ان العقوبات الدولية تساهم في إعادة انتاج الفقر(عبد الرحمن، وسام، 2026، ص6).

رابعاً: - مؤشرات الفقر

1- مؤشر فجوة الفقر :- يستخدم هذا المؤشر لقياس متوسط الفجوة بين المستوى المعاشي للأشخاص الفقراء عن خط الفقر، والهدف الأساسي من هذا المؤشر هو حساب التكاليف الكلية لوصول الفقراء الى خط الفقر.

2- مؤشر حجم الفقر:- يعتبر هذا المؤشر اكثر شيوعاً الذي يقيس ظاهرة انتشار الفقر في المجتمعات ويمتاز بالسهولة والقدرة على إنجازه ويقيس نسبة السكان الذين يعتبرون فقراء(نور، العزاوي، 2023،ص68).

3- مؤشر سن الفقر:- يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية لفجوة الدخل وهو يختلف عن معامل جيني الذي يستخدم لقياس درجة عدم المساواة في توزيع الدخل والذي يتراوح مداها من الواحد الصحيح (عدم المساواة الكاملة) الى الصفر (المساواة الكاملة) .

4- مؤشر شدة الفقر:- يقيس هذا المؤشر نسبة التفاوت بين الفقراء ويمكن قياسه من خلال المتوسط الحسابي لمجموع مربعات الفجوات الفقر لجميع الفقراء(المهدي، رحيم، امين، 2025، ص236).

المطلب الثالث: - العلاقة النظرية بين الاقتصاد الرقمي والفقر

يُعد الاقتصاد الرقمي هو احد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية وهو يشمل دمج تكنلوجيا المعلومات والاتصالات مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الانترنت الهواتف الذكية ، الخدمات الرقمية، القروض الالكترونية، وغيرها من التقنيات التي تؤدي دوراً واضحاً في زيادة مستوى الإنتاجية عن طريق خلق فرص العمل وزيادة مستوى دخل الفرد الامر الذي يؤدي الى تحسين المستوى المعيشي، وعلى الرغم من الأثر الإيجابي للاقتصاد الرقمي الا انه يعتبر سلاح ذو حدين في الوقت ذاته(Afzal، 2022، p3)، اذ يرتبط الفقر بعدم المساواة في توزيع الدخل الذي يمكن قياسة من خلال معامل جيني الذي يقيس نسبة التفاوت في توزيع الدخل التي تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، هذا يعني ان الاقتصاد الرقمي مرتبط بفكرة عدم وصول التكنلوجيا الى بعض فئات المجتمع وهو ما يخلق مفهوم يسمى بالفجوة الرقمية التي تساهم في إعادة انتاج الفقر، اذا لم تكن هناك سياسات داعمة لضمان وصول التكنلوجيا الى جميع فئات المجتمع، وعلية تشير النظرية الاقتصادية ان العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والفقر هي علاقة مركبة او متعددة الابعاد بسبب التوزيع غير المتكافئ للفرص بين فئات المجتمع(هند، شروق، عبد الأمير، 2025، 208).

المبحث الثاني: تحليل واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي والفقر في العراق للمدة 2016- 2024

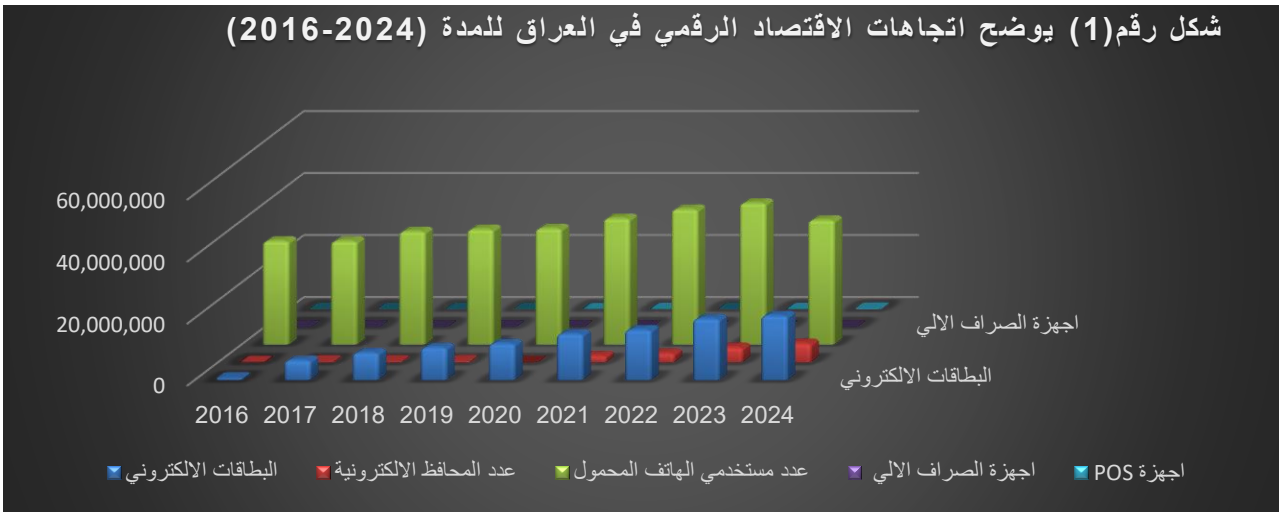
المطلب الأول

يُعد الاقتصاد الرقمي جزءاً اساسياً من الاقتصاديات العالمية، حيث يعتمد على استخدام التكنلوجيا الرقمية في مختلف المجالات الاقتصادية، وفي العراق خطا البنك المركزي خطوات مهما بهذا الاتجاه، اذ منح تراخيص لمقدمي خدمات الدفع الالكتروني لتشغيل المحافظ الالكترونية، كما سهل في جائحة كوفيد -19 إمكانية فتح المحافظ عن بعد عبر خدمة اعرف عميلك الالكترونية، وساعد المواطنين في الحصول على الخدمات دون الحاجة الى مراجعة المصارف، وقد رافق ذلك اطلاق الحملات الاعلانية للتشجيع على استخدام هذه التقنيات مثل المحافظ الالكترونية، نقاط pos، وأجهزة الصراف الالي، ويلاحظ من خلال الجدول (1) ان هناك نمو تدريجي لمؤشرات الاقتصاد الرقمي خلال المدة (2016-2024)، اذ شهدت البطاقات الالكترونية من عام 2016 التي بلغت (**660,000**) الى نحو (**20,784,276**) في عام 2024 وهذه الزيادة تعكس ارتفاع اعتماد الأفراد على الوسائل الرقمية في تنفيذ معاملاتهم المالية، فضلا عن القرارات الحكومية في توطين رواتب الموظفين مما يدل على مواكبة العراق للتحول الرقمي وهو ينعكس على دور البنك المركزي في تطوير التقنيات المالية باستمرار لمواكبة التطورات المصرفية العالمية، اما عدد المحافظ الالكترونية فهي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة اذ بلغت في عام 2017 (**222,442**) واستمرت بالارتفاع حتى بلغت في عام 2024 نحو (**6,132,923**) ويعزى هذا الارتفاع الى التوجه نحو التحول الرقمي خلال الفترة مما أدى قيام البنك المركزي بمنح شركات الدفع الالكتروني تراخيص لمواجهة الطلب المتزايد والذي يتم من خلال متابعة البنك المركزي العراقي، اما أجهزة الصراف الآلي (ATM) شهدت ارتفاعا من (656) جهاز عام 2017 الى (**4781**) عام 2024 ومع ذلك الا ان عدد أجهزة ATM في العراق لا زال ضئيلاً ولا يتناسب مع عدد البطاقات الالكترونية، لتشهد نقاط البيع (POS) هي الاخرى زيادة وبشكل ملحوظ لترتفع من (6061) جهازا عام 2017 الى23066) جهازا عام 2023، على الرغم من تسجيلها تراجعا عام 2022 لتبلغ (**10718**) جهازا(البنك المركز، 2020، ص152)، هذا التذبذب قد يعكس تغيرات تنظيمية أو فنية في السوق أو إعادة توزيع للأجهزة، وهذا ناتج عن المنهاج الحكومي الذي أعدته الحكومة العراقية لتحقيق الأمان فضلاً عن السرعة في إتمام العمليات، اما عدد مستخدمي الهواتف المحمولة فقد شهد سوق الهواتف المحمولة في العراق تطوراً ملحوظاً خلال المدة اذ بلغت (**33447000**) في عام 2016 لترتفع الى (45,700,000) في عام 2023 وهذه الزيادة تمثل تطوراً مهماً في قطاع الاتصالات بعد سنوات مرتبطة بالبنية التحتية والصراعات الأمنية التي اثرت على نمو السوق قبل عام 2016، اما في عام 2024 فلم تنشر البيانات الرسمية المتعلقة بعدد اشتراكات الهاتف المحمول الا انه بناءً على البيانات السابقة يتوقع ان يستمر الارتفاع نتيجة نمو الأسواق وتعزيز الاقتصاد الرقمي والخدمات المالية الرقمية

جدول رقم (1): تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق للمدة 2016-2024

السنوات	البطاقات الالكتروني	عدد المحافظ الالكترونية	عدد مستخدمي الهاتف المحمول	اجهزة الصراف الالي	اجهزة POS
2016	660,000	50,000	33447000	660	831
2017	6,377,305	222,442	33415690	656	6061
2018	8,810,030	271,906	36527353	865	8825
2019	10,506,725	403,797	37224759	1014	13903
2020	11,749,408	1.226,235	37475325	1340	21336
2021	14,906,294	2,107,265	40749364	1566	23033
2022	16,202,771	2,970,390	43688180	2223	10718
2023	19,754,229	4,846,736	45,700,000	4921	23066
2024	20,784,276	6,132,923	40,200,000	4781	50645

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (1)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى

- **البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات، للسنوات (2016-2024)**
- **البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، للسنوات (2016-2024)**
- **البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، للسنوات (2016-2024)**

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات خط الفقر ونسبة الفقر في العراق للمدة 2016-2024

جدول (2)

السنوات	خط الفقر(دينار)	نسبة الفقر%
2016	130000	18.9
2017	130000	22.5
2018	150000	29
2019	150000	30
2020	150000	22.5
2021	150000	22
2022	150000	22.5
2023	150000	23
2024	137000	17,5

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، جهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية للمدة 2016- 2024

من الجدول رقم (2) نلاحظ ان نسبة الفقر في العراق لعام 2016 و2017 بلغت حوالي (18,9) (22,5) بمعدل (130000) وهي نسبة مرتفعة ويعود سبب هذا الارتفاع في نسبة الفقر الى تدهور الوضع الأمني والاقتصادي وانخفاض الإيرادات النفطية فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة وعدم إمكانية وصول البطاقة التموينية، وارتفاع اعداد النازحين الذين وقعوا ضمن خط الفقر بسبب فقدانهم الى مصادر معيشتهم من المناطق التي نزحوا منها، اذ بلغ عدد النازحين في هذه السنة 3,2 مليون نازح وهم يفتقرون الى مصادر الحياة الأساسية مما ولد ضغطاً متزايداً على كافة الخدمات بكل أنواعها، واستمرت هذه النسبة بالارتفاع في عام 2018-2019 وهو اعلى مستوى خلال مدة الدراسة(وزارة التخطيط، 2019، 2020) ، بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة فضلاً عن بطء عمليات الاعمار والترميم وتحسين الخدمات في المناطق المتضررة ، ثم عاودت نسبة الفقر في الارتفاع خلال الأعوام (2020، 2021،2022) بسبب الأوضاع التي مر بها البلد المتمثلة بجائحة كورونا والتي اثرت سلباً على الأوضاع الاقتصادية للبلد منها تعطل الاعمال وتوقف المشاريع والتضخم الداخلي والخارجي، كما سجلت نسبة الفقر انخفاضاً خلال الأعوام 2023-2024 اذ بلغت نسبة الفقر في عام 2024 (17,5) وهي نسبة تشير الى تحسن نسبي للوضع الاقتصادي للبلد وارتفاع حجم الإيرادات النفطية فضلاً عن توسع بعض برامج الحماية التي انعكست ايجاباً على مستويات المعيشة(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2023).

الاستنتاجات

تتمثل بعض النتائج الدراسة في الاتي: -

1- أظهرت نتائج التحليل أن انتشار التقنيات المالية الرقمية، مثل الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية والبطاقات الإلكترونية، أسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وخفض تكاليف المعاملات، مما أتاح فرصًا اقتصادية جديدة لبعض الفئات وأسهم بصورة جزئية في الحد من الفقر وتعزيز الشمول المالي.
2- بينت نتائج التحليل أن الاقتصاد الرقمي في العراق شهد تطورًا تدريجيًا بعد عام 2016، إلا أن هذا التوسع لم يكن متكافئًا بين مختلف فئات المجتمع، إذ حدّ ضعف السياسات الداعمة والتحول الرقمي غير المتوازن من قدرة الاقتصاد الرقمي على تحقيق آثار تنموية شاملة، الأمر الذي أسهم في استمرار الفجوة الرقمية.
3- أظهرت النتائج أن الاستفادة من خدمات الإنترنت والدفع الإلكتروني والتجارة الرقمية تركزت في المناطق الحضرية والأكثر تطورًا، في حين واجهت المناطق الريفية والأقل نموًا تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية الرقمية، مما أسهم في اتساع الفجوة الرقمية بين المناطق.
4- أوضحت النتائج أن الفئات ذات المستويات التعليمية الأعلى والمهارات الرقمية الأفضل كانت الأكثر استفادة من فرص الاقتصاد الرقمي، في حين ظلت الفئات الأقل تعليمًا ومهارة أقل قدرة على الاندماج في الأنشطة الرقمية، الأمر الذي أسهم في استمرار التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة إنتاج الفقر.
5- أظهرت نتائج التحليل أن مساهمة الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر ترتبط بمدى كفاءة السياسات الحكومية الداعمة للتحول الرقمي، إذ إن تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتوسيع الشمول الرقمي، وتطوير المهارات الرقمية، تمثل عوامل أساسية لضمان استفادة مختلف فئات المجتمع من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي والحد من إعادة إنتاج الفقر.

التوصيات

1- تحسين دور الاقتصاد الرقمي في كافة المجالات الاقتصادية، بما يسهم في دعم الابتكار الرقمي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي بدورها تقلل من نتاج الفقر.
2- الانفتاح على التقدم التقني والعلمي، ووضع خطط استراتيجية وبرامج عمل لتطوير المنصات الالكترونية، وتوفير البنية التحتية الرقمية للاقتصاد الرقمي، وتعزيز دور القطاع المالي في جذب 1 - الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات التقنية وتكنلوجيا المعلومات والاتصالات، ونشر الوعي الرقمي في المجتمع لمواكبة التطور الذي وصلت اليه الدول المتقدمة، وتعزيز مساهمة الاقتصاد الرقمي في خلق قيمة مضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
3- دمج برامج التحول الرقمي مع استراتيجيات مكافحة الفقر، مثل استخدام المنصات الرقمية لتوجيه الدعم النقدي للفئات الأكثر هشاشة.
4- نشر الثقافات الرقمية والبرامج التدريبية التعليمية التي تساهم في زيادة الوعي باستخدام التقنيات المالية وتعزيز دور الشمول المالي من خلال تشجيع الافراد والمؤسسات على استخدام المنصات الرقمية، بهدف إيصال هذه التقنيات الى كافة المدن والمساعدة في استخدامه بشكل صحيح لكي ينعكس ايجابياً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي بصورة عامة.
5- ضرورة توسيع خدمات الإنترنت في المناطق الريفية والنائية للحد من الفجوة الرقمية، مع دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل والتدريب والخدمات الرقمية، بما يعزز فرص العمل والدخل ويسهم في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الشاملة.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد

References:

1. Asma Nawais et al., “E-Government as One of the Forms of Establishing the Digital Economy: Readings on Its Reality in the Arab World,” Journal of Administrative and Financial Sciences, University of El Oued, Algeria, Vol. 2, No. 1, 2018.
2. Mahmoud Mohammed El-Demerdash, “Combating Tax Avoidance in Digital Economy Activities within the Egyptian and Saudi Tax Systems, with a Focus on Income Tax and Value-Added Tax Laws,” unpublished Master’s thesis, Al-Azhar University, Faculty of Sharia and Law, Damanhur, 2020.
3. Ahmed Ibrahim Hussein Ali Al-Obaidi, “The Reality of Digital Economy Implementation in Iraq and Its Relationship with Economic Growth,” Journal of Accounting and Financial Studies, Ministry of Higher Education and Scientific

Administration and Economics, Vol. 15, No. 3, 2023.
11. Abdul Mahdi Rahim Hamza, Ishraa Shakir Rahim, Zainab Mohammed Dhiab, Kawthar Hakim Dawood, and Sarab Mohammed Amin, "Financial Inclusion and Its Role in Reducing Poverty in Iraq: An Analytical Study for the Period 2014–2023," Al-Riyada Journal of Finance and Business, Al-Mustaqbal University, College of Administrative Sciences, Vol. 6, No. 1, 2025.
12. Hind Ibrahim Mohammed, Shurooq Abdul Ilah Hussein, and Ali Hussein Abdul Amir, "The Role of Technology in Combating Administrative and Financial Corruption and Its Impact on Reducing Poverty and Achieving Sustainable Development," Al-Riyada Journal of Finance and Business, Al-Farahidi University, College of Administration and Economics, Vol. 6, No. 2, 2025.
13. Central Bank of Iraq, Annual Financial Stability Report 2020, p. 152.
14. Central Bank of Iraq, Annual Financial Stability Report 2021, p. 146.
15. Central Bank of Iraq, Annual Financial Stability Report 2024, p. 42.
16. Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Youth and Adolescents Survey 2019, Baghdad, 2020.
17. Ministry of Planning, Central Statistical Organization, available at: https://mop.gov.iq/activities_minister
18. Sue wilis ،Bruce Tranter , Beyond the Digital Divide : Socio – Economic Dimensions of internet Diffusion in Australia university of Tasmania , Australia , 2002 ،p (8).
19. Afzal, A., Firdousi, S. F., Waqar, A., & Awais, M. ،*The Influence of Internet Penetration on Poverty and Income Inequality*. 2022،p3

Research, Department of Missions and Cultural Relations, Third International Scientific Conference, Special Issue, 2023.
4. Ahmed Yahya Mohammed Ali, "The Role of the Digital Economy in Containing the COVID-19 Crisis," Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research, University of Sadat City, Faculty of Commerce, Vol. 13, No. 3, 2022.
5. Mohammed Taqa, "Digital Economy and a Virtual World," Arabian Iraq website, https://arabianiraq.com.
6. Bait Al-Mashura Journal, an international peer-reviewed journal specializing in Islamic economics, No. 9, State of Qatar, October 2018.
7. Shatha Abdul Rahman Asaad and Khalid Akbar Abdullah, "Poverty and Unemployment in Iraq: Causes, Remedies, and Their Impact on State Power," Journal of the University College of Knowledge, University of Anbar, College of Education for Humanities, Department of Geography, 2025.
8. Ayoub Anwar Hamad, "Analyzing the Relationship Between the Financial Crisis and the Goal of Eradicating Poverty in the Kurdistan Region of Iraq," Port Journal for Scientific Research, Salahaddin University, College of Administration and Economics, Vol. 8, 2025.
9. Abdul Rahman Obaid Jumaa and Wissam Majid Ali, "Analysis and Measurement of the Poverty Line in Iraq for the Period 2007–2020," Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Anbar, College of Administration and Economics, Vol. 15, No. 2, 2023.
10. Noor Sabah Hassan and Kareem Abis Azzawi, "The Impact of Financial Inclusion Indicators on the Poverty Problem in Iraq for Selected Years," Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, University of Babylon, College of